«أندريه كارلوف» شهيداً لديبلوماسية السلام الروسية.. مَنْ المستفيد؟

فرنسا- فراس عزيز ديب

بنظرات يملؤُها الحقد وبرصاصات غادرة من الخلف، أنهى الإرهابيّ «ميرت اتلانتاش» حياةِ السفَير الروسّي في تركيا «أندريه كارلوف». إن كان الحدث يفتحُ باباً على الكثيرِ من التطورات، لكنهُ بالوقت ذاته يفتحُ أبواباً عن سيرِ العمليةِ وتنفيذها، والأهم عن المستفيد منها؟

هذا الحدث يأتي عكس كل الأحداث الإرهابية التي ضربت تركيا، والتي كان النظام التركي يستغلها لتصفية حساباته مع خصومه السياسيين عبر اتهامهم بصورة مباشرةَ حتى في الأحداث التيَ استهدفتهم: أن يصرخ القاتل "الله أكبر» ويخطبَ بالحاضرين بهذا الهدوء لدرجة تجعلنا نشك ونحن نتابع حركة جسده وتعابير وجهه أنه مطمَئنٌ بأن أحداً ما سيؤمن هروبه، وأن يعلنهاَ صراحةً أنه عمل ذلك انتقاماً لحلب، فهذا يعني أن أحداً في النظام التركي لن يستطيعَ توجيه الاتهام كما جرت العادة لما يسمونها «منظمة انفصالية»، غامزين من قناة «حزب العمال الكردستاني»، مع التأكيد هنا أن المنظمة اليسارية لم يُعرف عنها يوماً أسلوب كهذا في إيصال رسائلها الملغومة باستهداف شخصيات من خارج الحلقة التي تمثل الأنظمة التركية المتعاقبة.

أما ما يتم تسريبه عن أن الإرهابي قد يكون منتمياً لحركة «فتح الله غولن»، فإنها فيما يبدو محاولاتٌ من النظام التركي للهروب نحو الأمام بتكرار الاتهامات التي وجهها يوماً للطيار التركي الذي أسقط الطائرَة الحربية الروسية فوق «إدلب»، فإذا كان النظام التركي هناك تجاهل أن أعمدة النظام اعترفوا يومها أنهم مَنْ أمروا بإسقاط الطائرة، فكيف لهم هنا أن يتجاهلوا مثلاً أنهم وبعد مسرحية الانقلاب قاموا بتطهير أجهزة الدولة- حسب تعبيرهم- وزجّوا مئات الآلاف في السجون إما لأنهم (علمانيون كفرة أو لأنهم من أتباع غولن)، كيف نجا هذا الشرطي الذي ينتمي لجهاز أمني يعرف الجميع أنه من ركائز صمود النظام التركي حتىً في مرحلة ما بعد الانقلاب، وهو كان على رأس عمله؛ أي لم يدخل خلسةً كما روج الإعلام التركي بعد الحادث، ولم يكن «شرطياً سابقاً»!

أما السؤال الأخير والأهم: إذا كان القاتل قد أنهى جريمتهُ، وأفرغ رصاصات مسدسه، ولم يكن معه رهائن، فلماذا تم قتله؟ في مثل جرائم كهذهٍ فإنَ الباحث عن الحقيقة يسعى للمحافظة على الَجاني عبر شل حركته، حتى لو كان مسلحاً، أما من يكره الحقيقة فهو يسعى للتخلص من الجاني لتموت معه، تحديداً إن صور الإرهابي توضح أنه قُتلَ ولم ينتحر، لكن هل سيكون هناك من يتبنى فعلياً عملاً كهذا؟

ربما سيطول الأمر حتى يعلن تنظيم ما مسؤوليتهُ عن العملية، والأرجح أن أياً من التنظيمات الإرهابية المعروفة لن يُعلن ذلك تحديداً تلك التي تبدو شماعة يتم عليها تعليق العمليات في مثل حالات كهذه، والسبب واضح أن بقاء العملية في إطار «العمل الفردي»، أو «الجماعي الضيق» يبقى أهون الشرين بالنسبة للنظام التركي، لأن إعلان أي تنظيم تبنيه للعملية سيكون بمنزلةَ مقتل سياسي للنظام الحاكم في تركيا، والَقضية واضحة:

لنتخيَل مثلاً أن «داعش» أعلنت تبنيها للعملية، علماً أنها سارعت لتبني العملية التي حدثت في برلين والتي تلت بساعاتٍ عملية الاغتيال، عندها سيظهر التنظيم ليس مخترقاً لطيف من أطياف المجتمع التركي فحسب، بل سيعني أن «داعَش» دخَلت «رسمياً» في أجهزة الدولة التركية، فهل يستطيع أحد بعد اليوم ضمان سلامته.

في حقيقة الأمر يبدو حادث الاغتيال نقطة مفصلية يلتقي عندها كل من يعادي السياسة الروسية في المنطقة، أو حتى من اضطر للسير بها «مكرهاً» كما النظام التركي. هل نبدأ بالأميركيين الذين لم يستطيعوا حتى الآن استيعاب خسارتهم للانتخابات الرئاسية، واتهامهم بوتين صراحةً بالمسؤولية عنها؟ هل يمكننا القول إن «أوباما» نفذَ وعده بالرد على بوتين باعتبار أن ضيق الوقت والهزيمة في حلب لا يعطيانه متسعاً للرد بطريقة مغايرة؟!

في الواقع فإن «أوباما» لا يبدو الوحيد المعني بالرد، بل إن الوضع الحالي لبعض مشيخات النفط قد يدفعهم لما هو أبشع من ذلك، فما الدليل؟

عندما حكي عن اجتماع ثلاثي يضم كلاً من تركيا وإيران وروسيا لبحث التسوية السياسية في سورية، مترافقاً مع الحديث عن الموت البطيء الذي يعيشه «ائتلاف الرياض» لمصلحة اجتماع «الآستانة»، فهذا يعني حكماً أن الخاسر الأكبر من كل ما جرى هم تحديداً «آل سعود» و«مشيخة قطر»، فهم كانوا يعوِلون على العملية السياسية لوضع يد لهم في سورية تشبه لحد بعيد «الحريرية اَللبنانية»، تحديداً بعدَ خسارة عملائهم على الأرض، لكن هذا الأمر يدفعهم الآن للقول إنهمَ سيخرجون من المولد بلا حمص. خسارتهم لم تقتصر على سورية فحسب، ففي الولايات المتحدة باتت نظرة «ترامب» إليهم واضحة، أما في فرنسا فإن رفض «فرانسوا فيون» لقاء وزير الحرب عند «آل سعود» عندما قام بزيارة خاصة إلى باريس، ناهيك عما تداوله الإعلام الألماني بعد حادثَ برلين عن «مراجعة العلاقات مع دول تؤوي المتطرفين». كل هذا يدفع الخاسرين نحو انتحار ما، هم أرادوا من العملية الدفع بالروس نحو ردة فعل عكسيةً تقوض على الأقل اللقاء الثلاثي، لكن المواقف الَرسمّية الروسية بما فيها موقف الرئيس «بوتين» كانت تتصف بما يمكننا تسميته «شجاعة الفرسان»، فهم لم يوجهوا الاتهامات ولم يسارعوا لأخذ مواقف، لكنهم ببساطة تعاطوا مع الحدث بعمقهِ الإستراتيجي لاَ بمحدودية المكان والزمّان، فماذا ينتظرنا؟

ربما ما ينَتظرنا يمكننا قراءته من خلال «فهم التصريحات» التي أدلى بها الرئيس «بوتين» بعد الحادث؛ دعم العملية السياسية في سورية المترافقة مع دعم الجيش العربي السوري في الحرب على الإرهاب سيتواصل وسيزداد، وهو ما يلتقي مع الانتصارات التي يتم تحقيقها على الأرض. أثبت الهدوء الروسي في النهاية أنهم يتعاطون كدولة عظمى لن تتوقف فيها الحياة عند حدث هدفه بالأساس كبح دورها المتصاعد، أما «أردوغان» فهو حكماً بات الآن بحالة من الحرج لا يعلوها حرج. أما مشيخات النفط وفي الوقت الذيً يعيش فيه الأميركي مرحلةً انتقالية، هم وحدهم القادرون أن يقتلوا القتيل ويمشوا بجنازته... لا بل يتباكون عليه ويصدرون البيانات التي تدين، لكن كل هذا لا يبدو بأي حالٍ من الأحوال سيحميهم من مصيرهم الآتي ولو بعد حين.

توتر بين ظريف وجاويش أوغلو.. وحنكة لافروف احتوت الموقف

وثيقة موسكو: سورية متعددة الأعراق والطوائف الدينية وديمقراطية وعلمانية

أنس وهيب الكردي – وكالات

تتوجت دبلوماسية مكثفة قادها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شخصياً، بإطلاق وثيقة لوقف إطلاق النار وتسوية الأزمة السورية صدق عليها وزراء خارجية ودفاع كل من روسيا إيران وتركيا أمس.

وبهدوء وحنكة، نزع رئيس الدبلوماسية الروسية سيرغي لافروف الفتيل من «قنبلة» ألقاها نظيره التركي مولود جاويش أوغلو حول دور حزب الله اللبناني في سورية، والتي كادت تفجر الجهود الروسية لتحقيق توافق تركي إيراني حول وثيقة من الإجراءات الواضحة والدقيقة لتسوية الأزمة السورية.

وأشار لافروف إلى أن كثيراً من الدول والجماعات تقاتل في سورية سواء بطلب من الحكومة الشرعية أو من دونه، مؤكداً في هذا السياق، ضرورة قتال التنظيمات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة والتنظيمات المنضوية تحت لوائهما، في حين أوضح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن القتال يشمل التنظيمات المصنفة بموجب القرارات الأممية فقط.

وجاء في وثيقة موسكو، التي قد تتحول إلى أساس لتسوية الأزمة السورية ينهي بيان جنيف ويعزز بيان فيينا، تأكيد وزراء خارجية روسيا وإيران وتركيا، استعداد دولهم لضمان الاتفاق المستقبلي بين الحكومة السورية والمعارضة.

وذكرت الوثيقة، التي نشر الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم» مقتطفات منها، أن «إيران وروسيا وتركيا تؤكد، كلياً، احترامها لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، بصفتها دولة متعددة الأعراق والطوائف الدينية وديمقراطية وعلمانية».

وشددت هذه الدول على قناعتها بعدم وجود حل عسكري للأزمة السورية، واعترافها بأهمية دور الأمم المتحدة في تسويتها، بناء على القرار (٢٢٥٤) من دون التطرق إلى بيان جنيف. مع ذلك لاحظ الوزراء الثلاثة أهمية قرارات المجموعة الدولية لدعم سورية، لكنهم حثوا جميع الدول على «تعاون نزيه من أجل إزالة الحواجز أمام تطبيق الاتفاقات الواردة في هذه الوثائق».

وأكد لافروف وظريف وجاويش أوغلو أهمية توسيع نظام وقف إطلاق النار، وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية وحرية تنقل السكان المدنيين في أراضي سورية.

وجاء في أحد بنود الوثيقة: أن إيران وروسيا وتركيا، تعرب عن استعدادها للمساعدة في بلورة وضمان «الاتفاق، قيد التفاوض، المستقبلي بين حكومة سورية والمعارضة»، داعين «سائر البلدان ذات النفوذ على الأرض إلى أن تحذو حذوها».

كما عبر وزراء خارجية الدول الثلاث عن قناعتهم العميقة بأن الاتفاق المذكور سيسهم في إعطاء دافع ضروري لاستئناف العملية السياسية في سورية بناء على قرار ٢٢٥٤ لمجلس الأمن الدولي»، آخذين بعين الاعتبار دعوة رئيس كازاخستان لإجراء لقاءات بهذا الشأن في العاصمة «أستانة».

وأكدت الوثيقة عزم الدول الثلاث على جمع جهودها في مكافحة تنظيمي داعش و«جبهة النصرة» والعمل على فصل «مجموعات المعارضة المسلحة» عنهما. ورحبت بالجهود المشتركة الروسية الإيرانية التركية في شرق حلب، والتي من شأنها أن تسمح بإجراء إجلاء طوعي للمدنيين وإخراج «مسلحي المعارضة» من هناك. كما رحب الوزراء بإجلاء المدنيين الجزئي من الفوعة وكفريا والزبداني ومضايا، متمسكين بضرورة «ضمان استمرارية هذه العملية وسلامة إنجازها الأكيد»، ومعربين عن امتنانهم للصليب الأحمر الدولي ومنظمة الصحة الدولية على مساعدتهما في إجراء عملية الإجلاء.

وبعد أن تلا الوزير الروسي مقتطفات من الوثيقة التي توصل إليها وزراء خارجية ودفاع روسيا وإيران وتركيا، شدد على أن العمل الذي تقوم به روسيا وإيران وتركيا في إطار التعاون الثلاثي حول تسوية الأزمة السورية هو الأكثر فعالية. لكنه أشار، في الوقت ذاته، إلى أنه «لا يجوز التخلي عن نتائج الجهود الروسية الأميركية لتسوية الأزمة السورية»، مضيفاً: أن روسيا وإيران وتركيا تدعو الدول الأخرى للانضمام إلى جهودها لتسوية الأزمة السورية.

وشدد على ضرورة توسيع نطاق نظام وقف إطلاق النار في سورية، مضيفاً إن الجهود، التي بذلتها روسيا وتركيا وإيران في حلب «سمحت بإجلاء أغلبية المدنيين وإخراج مسلحي المعارضة من المدينة».

من جهته، أكد وزير الخارجية التركي ضرورة أن يعم نظام وقف إطلاق النار كافة أراضي سورية من دون أن يشمل المجموعات الإرهابية كداعش و«النصرة»، وكاد الوزير التركي يفشل الجهود الروسية عندما تحدث عن وجود مجموعات أخرى في سورية متحالفة مع حكومة البلاد، «مثل حزب الله» اللبناني، قائلاً: «لا يجب الإشارة إلى مجموعة واحدة أو طرف واحد، من الضروري أن تنفذ جميع الأطراف وقف إطلاق النار»، ودعا إلى «ضرورة وقف الدعم لحزب الله»، وأضاف بلهجة لا تخلو من التهديد: «أعتقد أنكم فهمتم جيداً ما قلت لكم».

والتزم ظريف صاحب دبلوماسية الابتسامات، أعلى درجات ضبط النفس في الرد على نظيره التركي. وقال: إن «طهران تحترم مواقف أنقرة، بما في ذلك موقفها من حزب الله، لكنه شدد على أن هذا الموقف ليس مشتركاً. واستطرد قائلاً: «من الواضح أننا نتحدث (في وثيقة موسكو حول التسوية السورية) عن الجماعات التي أدرجتها الأمم المتحدة على القائمة السوداء، وهي داعش و«النصرة» والجماعات المرتبطة بهما بما في ذلك «القاعدة».

وجاء رد لافروف على موقف جاويش أوغلو واضحاً أيضاً. إذ أشار إلى أن القوى المختلفة الموجودة في سورية سواء أكانت مدعوة من قبل الحكومة السورية أم لا، تعمل على محاربة الإرهاب. وتابع قائلا: «أعلن التحالف الأميركي ذلك (محاربة الإرهاب) هدفاً له، ويعلنه أيضاً شركاؤنا الأتراك هدفاً لعمليتهم بسورية. وفي كافة الأحوال، تؤكد كل جهة، موجودة في سورية، بدعوة أو دون دعوة، تمسكها بهذا الهدف وتمسكها بسيادة سورية وسلامة أراضيها واستقلالها».

وأضاف في موقف يعكس رغبة روسيا في تأجيل مناقشة الوجود الأجنبي في سورية إلى ما بعد القضاء على التنظيمات الإرهابية هناك، «نحن متأكدون أنه مع زيادة تنسيق في أفعالنا سنحاول تركيز الجهود على «النصرة» وداعش والجماعات المرتبطة بهما، وأنا واثق أنه مع تحقيق النجاحات في تسوية الأزمة السورية سنستطيع مقاربة الأمور المشتركة التي ترتكز على الأهداف»، وختم بالقول: «سنعمل على حل جميع المشاكل والمسائل التي ذكرت في هذه الوثيقة ».

وقدم لافروف تصوراً روسياً لمجريات الأزمة في سورية، إذ اعتبر أن الوضع في هذه الدولة معقد للغاية، مشيراً إلى وجود مجموعات إثنية وطائفية وسياسية في الساحة السورية تدخل في «مواجهات وخلافات» فيما بينها، وذلك في ظل الأزمة بين السنة والشيعة على مستوى العالم الإسلامي.

وأعاد إلى الأذهان أن مصالح العديد من الدول، بما في ذلك دول الجوار، ودول أخرى لا حدود مشتركة لها مع سورية، كانت تتقاطع في هذه الدولة المهمة بالشرق الأوسط منذ قرون طويلة. وتابع قائلا: «عندما اندلعت الأزمة السورية في إطار ما يسمى «الربيع العربي»، حاول العديد من اللاعبين الخارجيين استغلال هذه الأزمة لصالحهم. وأعلنت بعض الدول عن هدف تغيير النظام. ومن ثم جاء تفهم خطر استيلاء داعش على هذا البلد العريق والمحوري في الشرق الأوسط، وأصبح هذا التفهم عنصرا يهيمن على التأملات في طرق العمل بسورية، وبات الجميع يميلون إلى فكرة بديهية مفادها أن الأولوية الرئيسية ليست تغيير النظام، إنما مهمة تحييد الخطر الإرهابي». وشدد لافروف على أن هذه الفكرة بالذات توحد روسيا وإيران وتركيا، مضيفاً: «لدينا مواقف مشتركة بهذا الشأن».

وأوضح ظريف، أن طهران وموسكو وأنقرة «تتعهد بمحاربة تنظيمي داعش وجبهة النصرة والمجموعات المتحالفة معها، بصورة مشتركة وكذلك بفصل هذه التشكيلات عن المجموعات المعارضة الأخرى». مبيناً أن الدول الثلاث اتفقت، خلال الاجتماع، على مواصلة بذل الجهود والتعاون في هذا الاتجاه.

وقال ظريف: إن البيان المشترك، لروسيا وإيران وتركيا، يحدد التزامات الدول الثلاث في تسوية الأزمة في سورية، موضحاً أن الحديث يدور عن «تقديم مساعدات إنسانية والبحث عن التسوية السياسية مع الأخذ بعين الاعتبار مبادئ احترام سيادة سورية ووحدة أراضيها». وأضاف ظريف: «نمضي قدما بصورة حاسمة ومنطقية وممنهجة». وفي وقت سابق، أكد نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، أن بلاده أبلغت جميع الأطراف المعنية بنتائج لقاء الوزراء الثلاثة في موسكو. وأوضح بوغدانوف، أن روسيا على اتصال حول هذا الموضوع مع فرنسا والصين، والدول الأخرى «التي تلعب دوراً بالغ الأهمية في الأمور الدولية والإقليمية، بما في ذلك البحث عن الحلول الأفضل لجميع المشكلات المتعلقة بتسوية الأزمة السورية». وأشار إلى أن واشنطن سيتم إبلاغها، هي الأخرى، بنتائج المحادثات الروسية التركية الإيرانية في موسكو، في حال إبداء الولايات المتحدة اهتماما بها.

لافروف وظريف وجاويش أوغلو خلال اجتماع موسكو (أ ف ب)

شويغو: خبراء من روسيا صاغوا وثيقة «إعلان موسكو»

قبيل الاجتماع أكد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو خلال اجتماعات مع نظيريه الإيراني العميد حسين دهقان والتركي فكري إيشيق أن خبراء من روسيا هم من تولوا صياغة وثيقة «إعلان موسكو» الذي يرقى إلى خريطة طريق لإنهاء الأزمة السورية، معرباً عن أمله في أن تدعم تركيا وإيران الوثيقة.

وأكد أن العسكريين الروس مستعدون لبحث خطوات مستقبلية أخرى للتعاون في هذا الاتجاه.

وشرح أن الوثيقة تهدف إلى تحقيق وقف لإطلاق النار في سورية، معتبراً أن «كل المحاولات السابقة للولايات المتحدة وشركائها في سبيل الاتفاق على تصرفات منسقة كتب لها الفشل».

وأضاف «ليس لأي منهم نفوذ حقيقي على الوضع على الأرض».

وفي لقاء مع نظيره التركي، قبل انطلاق جلسة المحادثات الثلاثية، أكد شويغو نجاح عملية الفصل بين «المعارضة المعتدلة» والمتشددين في حلب، موضحاً أن معظم الإرهابيين قتلوا في سياق المعارك، فيما تم إجلاء أغلبية المعتدلين إلى إدلب ومحافظات سورية أخرى. وأكد أنه تم إنجاز هذه المهمة بفضل الجهود الروسية التركية الإيرانية المشتركة، مضيفاً: إن هذا الأمر يمهد الطريق لمواصلة محاربة الإرهاب في سورية.

بدوره قال إيشيق: إن الجانب التركي يأمل في أن يساهم التعاون الروسي التركي في سورية في تعزيز العلاقات الثنائية بين موسكو وأنقرة في مختلف المجالات.

مصادر مراقبة: القرار ٢٣٢٨ خلط بين حالتى «المدنى» و«المسلح»

الوطن

اعتبرت مصادر مراقبة في دمشق، أن قرار مجلس الأمن الدولي ٢٣٢٨ الذي يمنح الأمم المتحدة وهيئات أخرى صلاحية مراقبة عملية الإخلاء الجارية من الأحياء الشرقية لحلب، وسلامة المدنيين الذين يقررون البقاء فيها، تضمن «مغالطة خطرة وغير بريئة»، ذلك أنه «خلط بين حالتي المدني «civilian» والمسلح «fighter».

على خط مواز أعلنت الأمم المتحدة أن الحكومة السورية سمحت للمنظمة الدولية بإرسال ٢٠ موظفاً إضافياً من موظفيها إلى شرقي حلب لمراقبة عمليات الإجلاء المستمرة.

وقالت المصادر المراقبة لـ«الوطن»: «لعب القرار على مفاهيم القانون الدولي الإنساني، وخلط بين حالتي المدني «civilian» والمسلح «fighter»، وهي مغالطة خطرة وغير بريئة».

وأضافت المصادر: «ويبقى السؤال: هل يتمتع المقاتل «الأجنبي» والإرهابي المنضوي تحت لواء «جبهة النصرة» بالحماية التي توفرها بنود اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني؟».

وتبنى مجلس الأمن بالإجماع الإثنين قراراً يمنح الأمم المتحدة وهيئات أخرى صلاحية مراقبة عملية الإخلاء الجارية من الأحياء الشرقية لحلب، وسلامة المدنيين الذين يقررون البقاء فيها.

وحسب تقارير صحفية جاء في نص القرار: «يأخذ مجلس الأمن علماً بجهود إخلاء المدنيين ومقاتلي المعارضة من المناطق المتأثرة بالنزاع في مدينة حلب، ويشدد مجلس الأمن على أن هذه الإخلاءات يجب أن تتم بما يتوافق مع القانون الدولي ومبادئه، ويشدد على أن إخلاء المدنيين يجب أن يكون طوعياً وإلى الجهة التي يختارونها، ويجب تأمين الحماية لكل المدنيين الذين اختاروا المغادرة أو أجبروا عليها، وأولئك الذين قرروا البقاء في منازلهم.

ويطلب أن تقوم الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى ذات صلة بعملية مراقبة محايدة ومناسبة للإخلاء من المناطق الشرقية من حلب وسواها من مناطق المدينة، وتقديم تقرير وفق ما هو مناسب بعد ذلك، لضمان نشر مزيد من الموظفين للقيام بهذه الأعمال وفق الحاجة، ويطلب من كل الأطراف منح هؤلاء المراقبين قدرة الوصول الأمن والفوري ومن دون معوقات إلى هذه المناطق.

ويشدد على أهمية ضمان المرور الأمن لكل المدنيين من المناطق الشرقية من حلب أو سواها من المناطق، تحت رقابة وتنسيق الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى ذات صلة، إلى الجهة التي يختارونها، ويشدد على أنه في هذه الظروف، يجب أن تعطى الأولوية للجرحى والأكثر ضعفاً، ويدعو كل الأطراف إلى أن تتعاون مع الأمم المتحدة في هذا الإطار.

ويطلب أن تسمح كل الأطراف للأمم المتحدة وشركائها بالوصول الكامل ومن دون معوقات للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين، بهدف إيصال المساعدات الإنسانية إلى الناس من خلال أقصر الطرق لتلبية الحاجات الأساسية، بما فيها العناية الطبية، بما يتفق مع قرار المجلس ٢٢٥٨ إلى كل سورية، واحترام وحماية المدنيين في كامل حلب، وعلى امتداد سورية.

ويشدد على أن كل الأطراف يجب أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي وخصوصاً حماية المدنيين والأهداف المدنية.

ويدعو كل الأطراف إلى احترام وحماية الطواقم والمنشآت الطبية، ووسائل النقل والمعدات التابعة لها، في كل سورية، بما يتفق مع القرار ٢٢٨٦، وكذلك المستشفيات وسواها من المراكز الطبية في كل أنحاء البلاد، عملاً بالقرار ٢٢٨٦.

ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ خطوات عاجلة للقيام بترتيبات، بما فيها ترتيبات أمنية، بالتشاور مع الأطراف المهتمين، للسماح بالقيام بالمراقبة من جانب الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى ذات صلة لسلامة المدنيين، وكذلك الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، داخل المناطق الشرقية لمدينة حلب، وإخطار مجلس الأمن بهذه الترتيبات والقيام بهذه النشاطات المذكورة سابقاً في شكل فوري بعد ذلك.

ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن تطبيق هذا القرار، بما في ذلك من جانب الأطراف على الأرض، خلال خمسة أيام من تبنيه».

واعتبرت تقارير صحفية أن القرار أتى بسقف منخفض مقارنة بمشروعات سابقة اصطدمت برفض روسي. كما لم يعد القرار، الذي وصفه دبلوماسيون غربيون بـ«المتأخر» و«الهش»، قادراً على تغيير التحوّل المفصلي الذي شهدته مدينة حلب، والذي ترسخ في الميدان ومن خلال تفاهمات إقليمية سعت إليها موسكو بعيداً عن واشنطن وحلفائها، لتخرج بذلك عاصمة الشمال من حسابات غربية سعت جاهدة إلى إبقائها رهينة التدويل. وأشارت التقارير إلى خرق غربي وحيد في هذا القرار لكونه يطلب صراحة «احترام الموظفين الصحيين والإنسانيين ووسائل نقلهم ومعداتهم، فضلاً عن المشافي والمنشآت الصحية الأخرى على امتداد سورية وفقاً للقرار ٢٢٨٦ لعام ٢٠١٦»، وهو ما قد يشكّل مدخلاً لضغط غربي لاحق، للتضييق على أي عمليات عسكرية لاحقة للجيش العربي السوري وحلفائه على كامل الأراضي السورية.

وأشارت تقارير أخرى إلى أن القرار جاء نتيجة تسوية روسية أميركية فرنسية، لكن روسيا نجحت في تعديل أهم فقراته، بحيث تركت مسألة تحديد إطار المراقبة ونطاقها العملاني إلى مرحلة لاحقة، في انتظار مفاوضات يجريها مكتب الأمين العام للأمم المتحدة مع الحكومة السورية للتوصل إلى «ترتيبات أمنية» لعملية المراقبة. ونقلت التقارير عن دبلوماسيين شاركوا في المشاورات: إن السفير الروسي فيتالي تشوركين تذرع بالوضع الأمني واستطاع فرض فقرة تنص على قيام الأمم المتحدة بوضع ترتيبات أمنية لمواكبة عملية المراقبة، «وهو ما يعني عملياً التنسيق مع الجهة الأمنية الوحيدة في حلب، وهي الآن الحكومة السورية وحلفاؤها».

الحكومة السورية تلتزم وتسمح للأمم المتحدة بإرسال مزيد من موظفيها إلى حلب

نقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن المتحدث باسم الأمم المتحدة ينس لايركه في إفادة صحفية مقتضبة في جنيف: إن الحكومة السورية سمحت للمنظمة الدولية بإرسال ٢٠ موظفاً إضافياً من موظفيها إلى شرقي حلب لمراقبة عمليات الإجلاء المستمرة.

وأضاف المتحدث: «هذا سيزيد عدد العاملين الدوليين في حلب حالياً إلى ما يقرب من ثلاثة أمثاله... والمهمة هي مراقبة الإجلاء ومتابعته».

وذكر لايركه أن موظفي الأمم المتحدة الموجودين بالفعل في مكتب المنظمة بدمشق سيسافرون لحلب «في أسرع وقت ممكن».

وقال لايركه: إن شركاء الأمم المتحدة في مجال الإغاثة الذين يسجلون الوافدين من محافظة إدلب قدروا عددهم بنحو ١٩ ألفاً. وأضاف: «ليس لدينا تصريح خاص بالأمم المتحدة بالتعامل مع الحافلات لذا فإننا غير قادرين على الدخول والتواصل مع الناس. وهذا لا يقلل من مخاوف الحماية التي كانت ولا تزال تساورنا».